المـــــرأة الجـديـدة
[7]

كتاب غير دوري يهتم بقضايا المرأة المصرية والعربية
العدد السابع ــ سبتمبر 1994

عدد خاص
عـــــن

مـــــــــــؤتمر السكـــان

في هذا العــدد

- **سياسة سكانيةٌ أم سياسةٌ من أجلِ السكان؟**
- **خواطر أم الهنا : الست تقدر على نفسها .. الراجل ما يقدرش .**
- **قراءة مختلفة فيوثيقةِ المؤتمر -لماذا لم تتفق الحكومات ؟**
- **قضايا مصرية جداً.**
- **رسالة إلى شيخ الأزهر.**
- **مسلمون قالوا عن الإجهاض .**
- **بناء الجسور.**
- **ماذا بعد مؤتمر السكان ؟**

سياسة سكانية
أم سياسة من اجل السكان؟
مـــركز دراسات المـــرأة الجـــديدة

لقد بالغت الحكومةُ المصرية في إبراز حجمِ السكان ومعدلِ نموهم، كسببٍ رئيسي وراءَ كافة المشاكل المحلية، متجاهلةً بدرجةٍ كبيرة أسباباً أكثر جذرية وجوهرية، مثل الفقر وانعدام العدالة فى توزيعِ الموارد والخدمات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تركزُ على مصالح الطبقات العليا والوسطى على حسابِ الطبقاتِ الفقيرة، وعلي الحياةِ في الحضر أكثر منها على الحياةِ في الريف. والتي تمثلُ الأسباب الحقيقية الجذرية وراءَ المشاكلِ الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مصر .. وفي سعيها نحوَ الحلِّ مشكلةِ عدد السكان بدلاً من حلِّ مشاكل السكان؛ ركزت السياسةُ السكانيةُ في مصر على خصوبةِ المرأةِ باعتبارها المحور الرئيسي الذي يجبُ التحكم فيه حلاً للمشاكل، وتعالت الأصواتُ تطالبُ النساءَ بأن يتحكمن بالنسذولية الأساسية، وبالتالي أعلى المخاطر المترتبة على وسائل تحديد النسل .. في الوقت الذي استبعدت فيه النساءُ نفسها من كافةِ عمليات التخطيطِ ورسمِ السياسات واتخاذ القرار بشأن هذه السياسات، ونجدُ أنفسنا مرة أخرى إزاء سياسةٍ سكانية تلومُ ضحيتها..
وعلى الرغمِ من أن الحكومةَ المصرية قد وقعت - وإن بتحفظات - على الاتفاقيات الدولية التي تطالب بإلغاءِ كافةِ أشكالِ التمييز ضدَّ المرأة، إلا أن الوضعَ في مصر يعكسُ العكس من ذلك تماماُ بالنسبة للمرأة.. إننا نستشعرُ قلقاً بالغاً في التناقضِ الذي نراه بين ما هو مُصاغٌ على الأوراق والوثائق الرسمية، وبين واقعِ النساء في مصر.. وبالتالي فإننا لا نقبلُ الشعارات والإعلانات الواعدة إذا لم ترتبط بتطبيقٍ على أرض الواقع ..
إننا كنساءٍ عاملاتٍ نشيطاتٍ في الدفاعِ عن حقوق المرأة، وباحثاتٍ في انتهاكاتِ هذه الحقوق وكمطالباتٍ بحقِّ المرأةِ في صحةٍ سليمة جسدياً ونفسياً .. وفي اتخاذِ قرارها الحرِّ بشأنِ حياتها، نطالبُ بإعادةِ صياغةِ وتنفيذِ السياسات السكانية المطروحة في مصر بما لا يتفق والمبادئ التالية:

1-للنساءِ الحق الكامل والمسؤولية الكاملة في اتخاذِ القرار بشأن توقيتِ وعددِ مرات إنجابهن أو عدمه على الإطلاق .. كما أن لهنَّ الحق في الحصولِ على الخدمات التي تضمنُ لهنَّ الممارسة الكاملة لهذا الحقِّ والمسؤولية .

2- الرجلُ مسؤولون عن سلوكهم الجنسي والإنجابي، كما أنهم مسؤولون عن تبعاتِ هذا السلوك على صحةِ وسلامةِ نسائهم .. إن هذه المسؤولية يجبُ أن تنعكس في البرامج والسياسات .

3-النساءُ والرجال قادرون، بل ويقومون فعلاً، باتخاذِ القراراتِ الخاصة بحياتهم وحياة أسرهم ومجتماعتهم، وبالتالي فإن دور النساء والرجال في عمليةِ التنمية يجبُ أن يكونَ دورَ الفاعلِ وليس المفعول به، وخاصةً في حالاتِ السياسة السكانية، وبالتالي يحقُّ لهم المشاركة في وضع السياساتِ الخاصةِ بالسكان .

4- العلاقةُ بين النساء والرجال يجبُ أن تخضعَ لقيمِ المساواة وعدم القهر، والاحترام المتبادل والشعورِ بالمسؤولية، ومن هنا فإننا نرفضُ كافةَ أشكالِ العنف والاستغلال والممارسات الأخرى الضارةِ بالنساء، مثلَ الزواج المبكر، والزواج الغيابي، حيثُ لا تُستشار النساء في زواجهنَّ ، أو التشويه الجنسي للإناث الذي يُمارس تحت اسم " الطهارة " أو " الختان "، وكلها انتهاكاتٌ صريحةٌ لحقوق أساسيةٍ من حقوق الإنسان .

5- إننا نرفضُ أن تكون خصوبةُ المرأةِ هي محور السياسات، سكليةً كانت أو غيرها، ونعتقد أن حق المرأة (في اختيار كيفية التعامل مع خصوبتها هو حقٌ أساسي من حقوقِ النساء، ولا يكتمل حق الاختيار الحر بدونِ أن يتوفرَ للنساءِ فرصُ التعليم والعملِ والرعاية الصحية ووسائل تنظيمِ الأسرة الآمنة، المدعمةِ بمعلوماتٍ كاملة وصحيحة .. إن هذه المجالات كلها يجبُ أن تلقى نفس الدرجة من الاهتمام وتعبئة الموارد والترشيد الإعلامي.

6-للنساءِ وممثليهنَّ حقُّ المشاركةِ الكاملة في صياغةِ السياسات، على أن تكونَ هذه المشاركة مشاركةً حقيقية وفعالة قائمةً على المساواة والاحترام .

7-للنساءِ العاملاتِ في مجالِ الحقوق والصحة الإنجابية للمرأة، الأولويةُ في أن يشاركنَ في عمليات صُنعِ القرارِ ووضع السياسات التي تؤثرُ علي هذه المجالات، سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، كما أنَّ من حقهنَّ مراقبة تنفيذ هذه السياسات، ومراقبة مستوى الخدمات المقدمة وعدالةِ توزيعها، وتوفير المعلومات اللازمة لتمكين النساء من المعرفة الصحيحة والاختيار الحر.

8- لا يحقُّ لأي مؤسسة، حكوميةٍ كانت أو غير حكومية، دوليةٍ كانت أو محلية، أن تستخدمَ النساء كحيواناتِ تجارب لوسائلِ منع الحمل قبلَ أن تختبرَ هذه الوسائل في بلادِ المنشأ، ودونَ أن تتوفر كافة شروطِ الاختيار الحر للدخولِ في مثلِ هذه التجارب، والذي يستلزمُ في الأساس توفر المعلومة الصحيحة والكاملة، كما يستلزمُ وجود مراقبةٍ ومتابعة من قِبل المنظمات غير الحكومية المعنية ..

9-المنظماتُ الغير حكومية العاملة في مجالاتِ تنظيم الأسرة والصحة والحقوق الإنجابية للمرأة وحقوقِ الإنسان مُطالبةٌ بأن تقومَ بدورِ المراقبِ والراصد لأيِّ انتهاكاتٍ أو تجاوزاتٍ تمسُّ صحة المرأة، أو تحدُّ من حريتها في الاختيار، سواءً كان ذلك لصالحِ وسيلةٍ دون الأخرى، أو تحقيقاً لمصالحِ سياسة بعينها، سكليةٍ كانت أو غير سكانية.

10- إن هذه الحقوق هي حقوقٌ أساسية من حقوقِ الإنسان، ولا يجوزُ إخضاعها أو التنازل عنها في مقابلِ مصالح أخرى، سواء كانت هذه المصالح مصالح أفرادٍ أو مجموعاتٍ أو مؤسسات ، أو الدولة.

قالت عن مؤتمر السكان :
" عايزاهم يناقشوا قضية زحمة السكان .. كاعيلة راجل ومراته وعياله فى أوضة واحدة .. ده كلام ؟؟ "
(سيدة فى الخمسين من عمرها - من حي السكاكينى)

قالت عن مؤتمر السكان :
" بيقولوا هيتكلموا عن وسائل منع الحمل .. احنا عاوزين نرسي .. عاوزين نعرف إية الصح وإيه الغلط .. احنا هنستخدم الوسيلة هنستخدمها.. بس عايزين حد يشرح لنا فايدة وعيب كل وسيلة.. ما نبقاش زي الأطرش في الزفة.."
(ربة منزل في الثلاثين من عمرها..من الوايلي)

قالت عن مؤتمر السكان: " احنا نفسنا يقولوا لنا ازاي نأكل وازاي نشرب ونتعالج .. أنا ماعند يش غير عيلين ومش قادرة اعمل الحاجات دي .. أتصرف ازاي..؟؟
(عاملة بمستشفي- في الخامسة والثلاثين)

خواطـــــر أم الهـــنا ..

" الست تقدر تيجي علي نفسها .. الراجل ما يقدرش"

أم الهنا ..ست عادية .. عاملة .. عمرها 38 سنة.. من أصل ريفي .. تسكن أحد أحياء القاهرة الفقيرة ... متزوجة من 25 سنة وعندها 3 أولاد.

أم الهنا تتحدث ..

- لما كنت صغيرة كنت اشوف منديل الدم بعد ما يخرجوا العروسة .. سألت أمي ليه .. وكان عندي سبع سنين .. قالت لي دول بيقطعوا صباعها .. وخفت موت من الموضوع ده .. وفضلت مصادقاه لغاية ما كبرت .. أنا كنت بنت وحيدة ، وما كنش لية أخت أكبر مني أسألها ، وأمي كانت قافلة عليه وما ليش خبرة .. وما كلمتنيش عن الموضوع ده أبدا .. يوم ما اتجوزت سمعت أمي بتقول لجوزي مش حاتقدر عليها دي قوية . وابن خالتي قال له أديها حبة منومة.

- جوزي خدني بعد الفرح على مصر. وكان عاوز يدخل طبيعي . لما شفته قالع وبيتهجم علي هجمت عليه وضربته وخربشته في وشه وهو قعد يقول لي أنى حلاله بس من غير فايدة. تاني يوم قعد يعيط ويقول لي حايقولوا علي مش راجل أو هيقولوا فيكي عيب وأنا قلت له لو جيت ناحيتي حاأرمي نفسي من الشباك. راح نده صاحبة البيت. قامت جايبة الداية وكتفتني ودخلت بلدي . بس هو كان زعلان قوي وقعد يعيط ويقول أنتي إلي أجبرتيني اعمل كده . لما أهلي جم سألوه فين المنديل . أنا رحت جايباه من الأرض ورمياه في وش أخويا وقلت لهم خدوا مش هوه ده اللي عايزينه.

- أنا مش فاكره من طهارتي غير أنه كان فيه ستات كتير وخالتي كتفتني برضه وكان فيه وجع وبعدين ربطوا علي أيدي الحتة اللي قطعوها. وكان معايا بنات الجيران و حزمونا من تحت وأكلونا فراخ بلدي . وقالوا علشان انتم كبرتم . مش عارفة لو عندي بنات كنت اطاهرهم ولا لأ. الحمد لله أن عندي صبيان.

- بس لو عندي بنت ما كنتش أدخلها بلدي أبدا . البلدي سببه الجهل ود لوقت البنت مفتحة وبتمشي مع خطيبها قبل الجواز والحاجات دي بتبقي اسهل.

- حرام الست ما توا فقش جوزها لو هو عايزها . وفي الدين إنها لو ما طاوعتهوش تبقى متحرمة عليه 40 يوم بعد كده . وبرضه حرام هو ما يوافقهاش لو عايزاه لأنها زيها زيه عندها مشاعر . بس هو ما لهوش عقاب إلا لو سابها أكثر من ثلاث شهور. يعني حتى لو سافر لازم يرجع كل ثالث شهر ويبقي يسافر ثاني بيقولوا كده في إذاعة القرآن الكريم . بصراحة رغم أنى عارفة أن حرام أنى ما أطاوعهوش لكن مش معقول يكون ضاربني أو مبهدل كرامتي وبعدين ييجي يقول عايزني . حتى لو حرام مش حاقدر . ما أنا برضه عندي شعور . أنا لو عايزاه ما قدرش أقول . كرامتي تتهان . يبقي شكلي ازاي لو قاللي لأ. الست برضه عندها حياء وما تطلعش منها العيبة دي . وبعدين الست تقدر علي نفسها وتيجي علي نفسها لكن الراجل لأ ..حايبقي عصبي ومبهدل الدنيا لو ما حققش اللي هو عايزه ، والست بتشتري راحتها وراحة بيتها وتقصر الشر..

- مش من حق الراجل يضرب مراته لأن الدين بيقول مودة ورحمة مش ضرب وأذية .. جوزي ساعات بيعملها .. لما يغضب من حاجة وعشان كده أنا بأتقي شره على قد ما أقدر.. هو مش من حقه .. بس هاعمل إيه .. ما قدرش اخرج من البيت علشان ما يتخربش إلا لو حاجة كبيرة قوي لأن عندي عيال..

- النساء في الزمن ده مش ناقصات عقل .. وبالعكس يمكن أعقل من الرجالة وبيتحملوا المسؤولية .. ونقص الدين ممكن يكون في الستات والرجالة .. مش شرط الستات بس .. وده مش من الأحاديث الدينية ..

المقصود بالرجال قوامون على النساء أن عندهم عضلات وأقوي من الستات في جسمهم .. مش مقصود أنهم أفضل.
- وسائل تنظيم الأسرة حرام .. السنية بيقولوا كده ..لكن أنا باستخدم لولب لأن الظروف الاقتصادية دلوقتي تخلي أنه حرام أكتر أجيب أولاد وملقاش أأكلهم.

- الإجهاض حرام بعد أربع شهور لما الطفل يتخلق كامل ويبقي لو نزل يقدر يعيش .. قبل كده بيبقي دم متجمع مفيهوش روح .. أنا أجهضت مرتين .. مرة أول ما اتجوزت .. لوحده كده .. تاني مرة بعد ثالث عيل حسيت أن الحامل على اللولب .. عملت التحاليل وسألت زمايلي قالوا لي روحي الأجزخانة .. ادوني حقنتين زيت اخدتهم مع بعض وغليت زجاجة سبورت وشربتها سخنة والعة وغليت قشر بصل وشربته .. قالوا الحاجات دي تفك الدم.. وفعلا نزل الدم،، قعد أسبوعين وراح.. احسن طبعاً الإجهاض في المستشفي بس الدكاترة ما بيرضوش الا لو الزوج وافق علشان ما يبقاش غلط عليهم..

- لأ .. مفيش قانون يمنع الإجهاض ما دام الاثنين موافقين .. أنا جوزي كان موافق لأنه مش عايز عيال كثير بس ما رحناش المستشفي لأنه مش فاضي ييجى معايا. وكمان بصراحة قلة فلوس يمكن لو ما كنش الطريقة البلدي نفعت كنت أخدته ورحت .. الطريقة البلدي أسهل.. ولا بنج ولا حاجة .. بس المستشفى أحسن لأن الخطورة تبقى أقل وفيه عناية لأن بعد الإجهاض جاني هبوط قعد سنة .. ما رحتش المستشفى لأني عارفة أن ده من الدم الكثير اللي نزل .. قلت فلوس الدكتور آكل بها أحسن ..

- جوزي استعمل مرة الواقي بس اتضايق منه. أنا استعملت الحبوب شوية هدت حيلي قلت اللولب أحسن ولو أنه ساعات بييجي لي نزيف بس بأستحمل .. الست تقدر تيجي علي نفسها .. الراجل ما يقدرش.

أستاذة" الحضارة .. تستفزها الكلمة وترد " بالحجارة"

ارجمـــــــــــــــوا هـــذا المؤتمـــــــر (2)

تحت هذا العنوان نشرت الأستاذة الدكتورة زينب عبد العزيز أستاذ الحضارة بكلية الآداب جامعة المنوفية حلقتي مقالها في جريدة الشعب بتاريخ 16و23 أغسطس 1994

والخبر بدون تعليق!

قـراءة مختلفـة في وثيقـة المؤتمـر

لم يُثر مؤتمر للأمم المتحدة قدراً من النقاش والخلاف والاختلافات مثلما آثار مؤتمر " السكان والتنمية "، وللأسف فإن النقاش فى الصحافة المصرية قد هيمن عليه الاتجاه الإسلامي، ليس فقط بما ينشره، بل أيضاً بما استدعاه من ردودٍ ومناظرات، وقعت كلها في بيانِ الحلال والحرام في جزئية محدودةٍ هي الصحة الإنجابية ،وما يتعلق بها من قضايا الإجهاض والثقافة الجنسية و المعلومات.

وقد أدَّى ذلك إلى إغفال القضايا الكبرى التي تطرحها وثيقةُ المؤتمر، والتي شهدت جدلاً واسعاً على صعيدِ العالم كله، وناقشتها العديدُ من المؤتمرات و لندواتِ الوطنية و الإقليمية و العالمية.

هذا الخلاف هو امتدادٌ للخلافِ الذي دارَ في قمةِ الأرض في مؤتمرِ البيئة والتنمية في البرازيل 1992. فالوثيقةُ برغمِ تعرضها لعقباتِ ومعوقاتِ التنمية التي تواجهُ البلدان النامية، التى تعزوها" للعقبات المتصلة باستمرارِ اختلالات التجارة، وبطءِ الذى يشهده الاقتصاد العالمي "، إلا أنها تقللُ من تأثير سياساتِ التكيفِ الهيكلي، وضغوطِ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول النامية التى ترزح تحت عبءِ الديون، إذ تحصرُ الوضع فى "سوءِ تقييم" هذه السياسات، وبالتالي فإن ما تطرحه الوثيقة من اتجاهات للعمل تفقدُ بعضاً من مصداقيتها، كيف يُمكن زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات ومرافق الرعاية الصحية، وتوفرها و مقبوليتها، ورخص تكلفتها بالنسبةِ لجميع الأشخاص ووفقاً للالتزامات الوطنية (ص 55) ، بينما النتائجُ المباشرة لسياسات التكيف الهيكلي .. هي تقليلٌ الإنفاق الحكومي على الخدمات؟؟ و لوثيقةُ من جانبٍ آخر لاتطرحُ موقفاً واضحاً من قضيةِ استخدامِ الموارد الطبيعية، فتتحدثُ عن "الاستخدام غير المستديم، والتوزيع غير الناصح للموارد الطبيعية " .دونَ أن تحدد مسؤولية دول العالم الصناعي عن ذلك، بما يُعتبر تراجعاً حتى عن مؤتمرِ " البيئة والتنمية "، خصوصا وأن هذهِ قضيةٌ هامة، حيثُ تحاولُ الدول الصناعية إلقاء مسؤولية تدمير الموارد الطبيعية والتدهور البيئي على فقراءِ العالم الثالث، بسبب أعدادهم المتزايدة، بينما أن أنماط الاستهلاك في العالمِ " المتقدم " هي المسؤول الأول عن ذلك، وعلى حدِّ تعبير بتسي هارتمان منسق لجنة المرأة والبيئة والسكان ،" أن امرأةً بسيطةً من فلاحاتِ بنى لايس تتعامل مع بيئتها بشكلٍ أفضل بكثير من بعض خبراء البيئة، ولعلَّ ما ينتجه هذا الخبير من موارد غير قابلة للإعادةِ الاستخدام في أسبوع، يكون أكثر مما تفعله هذه المرأة طوال حياتها".

وهناكَ قضايا ينبغي أن تقفَ أمامها الدول النامية مثلما جاءَ في الوثيقة ص 12 المبدأ 6، ويؤكدُ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من جديدٍ إلى الحاجةِ إلى إدماجِ البلدان ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، فضلاً عن جميعِ البلدان الأخرى في الاقتصادِ العالمي دمجاً كاملاً (التشييد لنا).

ماذا يعنى ذلك بالنسبةِ للدول النامية فى ظل النظام العالمي الجديد ؟ في ظلِّ اتفاقيةِ تحرير التجارة "الجات" ؟ هل سيساعدُ ذلك على التنميةِ المستمرةِ التي تدعو إليها الوثيقة، أم أن ذلك سيؤيد أوضاع التخلف السائدة حالياً ؟!

من أولِ القضايا التى أثارت نقاشاً واسعاً أيضاً، موضوع السياسات السكانية "ذاتها" ، حيثُ ينتقد الطابع السائد للسياساتِ السكانية فى دولِ العالم الثالث، والتي تنزعُ إلى فرضِ سياساتِ الحكومات بتقليلِ النمو السكاني، و التي تبدو فى أكثر أشكالها فجاجةً فى الهند، حيث يعقم ملايين الرجال والنساء ... بل إن بعض الاتجاهات ترفضُ وجود" سياسة سكانية" باعتبارِ أن السياسات التنموية هى الأصل، و بوجودها تنتفي الحاجةُ إلى سياساتٍ سكانية ... و ما زالَ على الوثيقةِ أن تتخذ مواقفَ أكثر تحديداً من قضيةِ فرضِ السياسات السكانية على النساء ، فرغم أن الوثيقة ترفضُ بشكلٍ واضحٍ أي إكراهٍ فى برامج تنظيم الأسرة، إلا أنها لم تأخذ موقفاً من قضيةِ " الحوافز " المقدمة للعاملين الصحيين من أطباءٍ وغيره، بل وللنساءِ أنفسهنَّ من أجلِ استخدامِ أنواعٍ محددةٍ من وسائلِ منع الحمل، و تكتفي الوثيقةُ "بتشجيعِ " الحكوماتِ على عدمِ القيامِ بذلك.

من جانبٍ آخر، فقد شهدَ الإعدادُ للمؤتمر جهوداً شديدة فى توسيعِ مفهومِ الصحة الإنجابية للمرأة -خاصةً فى صفوفِ المنظمات غير الحكومية النسائية -بحيثُ لا تقتصر على تقديم خدماتِ تنظيم الأسرة، وحيثُ لا تقتصرُ على النساءِ في مرحلةِ الخصوبة، في الوقتِ الذي تفتقر فيه النساء

الصغيرات ِ لسن ٍّ أو لسيدات ِ اللائى تعذين َ مرحلة َ الخصوبة إلى أبسط ِ الخدمات الصحية .. و نتيجة لهذه ِ الجهود، فقد أوصت الوثيقة ُ بتخصيص ِ ميزانية ٍ قدرها 5 بليون دولار لخدمات ِ الصحة ِ الإنجابية مقابل 10.2 بليون دولار لخدمات ِ تنظيم الأسرة، وهو َ تقدم ٌ عمل ٌ هو سائد ٌ الآن من تخصيص ِ 1.2 بليون دولار لخدمات الصحة ِ مقارنة ب 10.2 بليون دولار لخدمات ِ تنظيم الأسرة .. ومازال النقاش ُ دائراً حول َ ربط خدمات ِ الصحة ِ الإنجابية وتنظيم ِ الأسرة ِ بمجمل ِ الخدمات الصحية، بحيث لا تتدفق ُ المنح والمعونات على برامج تنظيم الأسرة، بينما تعاني خدمات ُ الرعاية ِ الصحية ِ من التدهور المستمر في ميزانياتها، وخصوصاً في ظل ِّ سياسات ِ التكيف ِ الهيكلي.
هذه بعض ٌ من نقاط ٍ نراها على درجة ٍ من الأهمية كانت تستدعي ما تستحقه من مساحة واهتمام على صفحات ِ الجرائد، نضيف ُ إليها بعضاً من النقاط ِ التي لم تتفق عليها الحكومات حتى لحظة ِ المؤتمر ..و السؤال ُ المطروح هو : إذا كانت الحكومات ُ قد تحفظت على بعض ٍ من الحقوق الخاصة ِ بالمرأة تحت دعاوى الخصوصية الثقافية .. فلماذا لم تتفق الحكومات ُ على هذه النقاط والتي - في حدود علمنا - لا تناقض ُ مع أي خصوصية ٍ، ثقافية ً كانت أو غير ذلك ...

آمال عبد الهادي

لماذا لم تتفق الحكومات:

"فقرات ٌ لم يتفق عليها ممثلو الحكومات، وجاءت في مشروع الوثيقة بين قوسين "

إن البشر هم أهم ُّ و أثمن ُ الموارد التي تملكها أية أمة . وينبغي للبلدان ِ إتاحة الفرصة لجميع الأفراد كي يستغلوا إمكاناتهم إلى أقصى حد.
(ص 11)

ضمان ُ حقوق ِ الإنسان بما في ذلك َ الحق في التنمية كحق ٍ عالمي وغير ٍ قابل ٍ للتصرف ، وجزء لا يتجزأ من حقوق ِ الإنسان الأساسية . وينبغي إيلاء ُ اهتمام ٍ خاص إلى تحسين ِ الحالة ِ الاجتماعية - الاقتصادية للنساء الفقيرات ِ في البلدان النامية . ولما كانت لمرأة ُ عموماً أشد ُّ الفقراء ِ فقراً ، والعنصر المؤثر الرئيسي في الوقت ِ نفسه في عملية ِ التنمية، يصبح ُ القضاء ُ على التمييز الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي ضد َّ المرأة ِ شرطاً أساسياً للقضاء ِ على الفقر وتعزيز ِ النمو الاقتصادي المضطرد في سياق ِ التنمية المستدامة، وضمان ِ توفير ِ خدمات ٍ مرتفعة النوعية لتنظيم ِ الأسرة ِ و الصحة التناسلية، وتحقيق ِ التوازن ِ بين السكان والموارد المتاحة والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج .
(ص 18)
ينبغي للمجتمع ِ الدولي أن يواصل َ تهيئة َ بيئة ٍ اقتصادية داعمة ٍ، ولا سيما للبلدان ِ النامية، والبلدان ذات الاقتصاد التي تمر ُّ بمرحلة ِ انتقال ٍ، في جهودها المبذولة للقضاء ِ على الفقر ولتحقيق ِ النمو الاقتصادى المضطرد في سياق التنمية المستدامة.
(ص 9)
ينبغي أن تسعى البلدان ُ جاهدة ً إلى تقليل ِ معدلات ِ وفيات الرض ِّع والأطفال دون سن ِّ الخامسة بمقدار الثلث، أو تقليل ِ معدل وفيات الرض ِّع إلى خمسين، ومعدل وفيات الأطفال دون َ سن ِّ الخامسة إلى سبعين، لكل ِّ ألف ٍ من المواليد الأحياء أيهما أقل بحلول عام 2000...

وينبغي أن تهدف َ البلدان ُ ذات المستويات المتوسطة في معدل ِ الوفيات إلى إحراز ِ معدل ِ الوفيات الرضع دون خمسين وفاة لكل 1000 من المواليد ِ الأحياء، ومعدل الوفيات الأطفال دون سن الخامسة يكون أدنى من ستين وفاة لكل ِّ ألف ٍ من المواليد الأحياء .... ينبغي أن تهدف َ جميع البلدان إلى أن تحرز َ بحلول عام 2015 معدلا لوفيات الرضع 35 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء ،ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يكون أدنى من 45 وفاة لكل ِّ 1000 من المواليد الأحياء، كما ينبغي للبلدان التي تبلغ ُ هذه المستويات قبل غيرها إلى زيادة خفضها ... (ص 58).

ويجب ُ أن تكفل حكومات ُ البلدان ِ المستقبلة حملة ُ المهاجرين وأسرهم، وأن تعترف َ بالحق في لم شمل الأسرة (ص 76).

كفالة أن يعتمدَ المجتمع الدولي سياسات اقتصادية كلية مواتية، لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية المضطردين في البلدان النامية.(ص 105).

إن الحاجةَ إلى تدفقاتِ الموارد التكميلية من البلدانِ المانحة ستبلغ 5.7 بليون دولار في عام 2000 ، و 6.1 بليون دولار في عام 2005 و 6.8 بليون دولار في عام 2010 ، و 7.2 بليون دولار في عام 2015 . كما أن الوكالات المانحة والحكومات المتلقية المعنية مدعوة كذلكَ إلى تخصيص20% على الأقل من أموال المساعدةِ الإنمائية الرأسمالية للقطاعاتِ الاجتماعية بما في ذلكَ الاحتياجات المذكورة أعلاه، مع قدرٍ مماثلٍ من الإنفاق المحلي.
ص (107).

قضايا ..مصيبةٌ جداً

دُهشت كثيراً لما نشره الأستاذ فهمي هويدي في مهاجمته لمؤتمر السكان في جريدة الأهرام ويكلي (العدد 176) ..ليس لأنني أعتقدُ أن مؤتمر السكان سوف يأتي بالحلِّ السحري لكل مشاكلنا، السكانيةُ منها وغير السكانية، ولكن لأنني عهدتُ الأستاذ هويدي كاتباً دقيقاً حريصاً على المعلوماتِ التي يُناقشها ويعرضها، وقد احترمتُ دقته رغم اختلافي التام تقريباً مع تحليله ونظرته إلى الأمور .. ولذا دُهشت كثيراً لأنَّ ما كتبه الأستاذ فهمي هويدي لا يُمكن أن يترتبَ على قراءةِ الوثيقة، حيثُ أنها لا تتضمنُ الكثيرَ من النقاطِ التي هاجمها بشراسة ..

فإذا كانَ الأستاذ هويدي قد قرأ الوثيقةَ ، لكان أغضبه فيها الكثير من التصريحاتِ الأخرى (المتحفظ عليها وغير المتحفظ) التي تَحدُّ من مسؤوليةِ الحكومات نحوَ رفاهيةِ شعوبها، والتي توصي بخصخصة شبه كاملةٍ لعمليةِ التنمية .كنتُ أتمنى أن يأخذَ الأستاذ هويدي موقفاً من تلكَ القضايا، فيناقش الفقرَ والحرمانَ والالتزام السياسي والأخلاقي للحكوماتِ نحو توفير الغذاء و السكنِ و التعليم والرعاية الصحيةِ لشعوبها .. ولكن الأستاذ فهمي هويدي يُصرُّ على التركيز على ما يُصرُّ على إدراجه تحت عنوان: الموضوعات المفروضة علينا من الغرب، مثل الإجهاض والثقافةِ الجنسيةِ لكلِّ الأعمار بما فيها المراهقين .. ومن هنا أجدني مضطرةً أن أركز بدوري على هاتين النقطتين ..

وبدايةً فليطمئن الأستاذ فهمي هويدي إلى أننا كنساءٍ مصريات مهتماتٍ بقضايا النساء والتعبئة من أجل الدفاع عن حقوقهنَّ والحصولِ على تحررهن، يستفزنا مثله تماماً - إن لم يكن أكثر-تلكَ الصور النمطية التي تُصاغ لأممٍ بأكملها أو ثقافاتٍ بأكملها، كما يستفزنا أشكالُ وبرامج التنمية التي تُفرض فرضاً في أحيانٍ كثيرة على بلدان العالم الثالث .. غير أن استفزازنا مرجعه رفضنا للهيمنةِ .. فلا يتأثر هذا الاستفزاز، فقلَّ أو يزيد تبعاً لهويةِ من يُمارس الهيمنة، غربياً كانَ أو شرقياً، حكومياً كان أو غير حكومي، خارجياً كانَ أو داخلي ، صادر عن أي قوة سياسيةٍ تبغي الهيمنة سواءٌ استخدمتِ الدينَ أم لم تستخدمه لتسيطرَ على البشرِ وتدفعُ بهم دفعاً إما بعيداً أو نحو اختياراتٍ بعينها ..

إنني أعتقدُ أن هذه الموضوعات المنعوتة بالغربية، هي موضوعاتٌ شديدةُ الأهميةِ بالنسبة لصحة المرأةِ المصرية، وحمايتها من الاستغلال والانتهاك .. لا بأسَ أن يتكلمَ الناس فيها جمعونَ خدمات الإجهاض الآمن، واضعينَ رؤوسهم في الرمالِ لكي لا يرونَ المئات، بل وقد يكون الآلاف من النساء المصريات، الفقيرات، المسلمات منهن والمسيحيات، اللاتي يضطرنَ للإجهاض لأسبابٍ تتراوحُ بين انعدامِ المعرفةِ بأساليبِ منع الحملِ، أو فشلِ الوسيلة المستخدمةِ، أو الفقر الذي يُجهض ويقتلُ دون إذنٍ من شرعٍ أو قانون، أو لانتهاكٍ بالنساءِ اللاتي جِئنَ نتيجةَ اغتصابٍ من غريبٍ أو قريبٍ أو مَحرم .. مشكلةُ هؤلاء النساء لا تكمنُ في أن أطباء مصر قد أخذوا موقفاً أخلاقياً من الإجهاض، فلا يجرون عملياته .. مشكلتهنَّ أنهن لا يملكنَ الثلاثمائة أو خمسمائة جنيهاً مصرياً ليحصلنَ على إجهاضٍ " ممنوع قانوناً " في واحدةٍ من عيادات القاهرة الأنيقة ..هؤلاءِ النساء يلجأنَ إلى كافةِ الوسائل للحصولِ على الإجهاض - الذي هو أقسى ما يكونُ عليهنَّ أنفسهن-فيرفعونَ الأحمال الثقيلة ويُدخلنَ الأجسام الغريبة والملوثة إلى داخلِ أرحامهنَّ للتخلصِ من حملهنَّ غير المرغوب فيه.. ولا أتصورُ أن هؤلاء النساء سوفَ يرين شيئاً غريباً " في معاناتهنَّ ولن يعتبرنها "مؤامرةً غربية "إذا وُفرت لهنَّ خدمات الإجهاض الآمن مجاناً ، وبدونِ تكلفةٍ في مستشفياتِ وزارةِ الصحة، بدلاً من مستشفيات الفندقة ذاتِ الخمس نجوم ..

كذلكَ قد يكونُ من المريح للأستاذ فهمي هويدي وآخرين أن يؤكدوا على التقاليد و الأخلاق المصرية العريقة التي تمنعُ العلاقات الجنسية في سن المراهقة وأن يُعلنوا أن هذه لاتشكلُ مشكلةً محلية، ولكن هاكَ يا سيدي ظاهرة شديدة المحليةِ قد تؤرقُ هذه الراحة .. ظاهرةُ لمئاتِ من الفتيات المصرياتِ اللاتي تتراوح أعمارهنَّ ما بين 10و 16 سنة يُباعونَ في زيجاتٍ صيفيةٍ لأغنياءِ الخليج، وعادة ما يعودُ هؤلاء "الأزواج" إلى بلادهم تاركين " زوجاتهم " إما جنينٍ في أرحامهنَّ أو بدون، إنما في كل الأحوال يتركونهم بخبرةِ زواجٍ لم تكن لديهن لفرصةُ في يومٍ - أو لمعلوماتِ الكافية في كثير من الأحيان - ليرفضوها..

سواء كان هناك مؤتمرٌ للسكانِ أو لم يكن ..فإن قضايا الصحةِ الإنجابية للنساء وحقوقهن المنتهكة هي واقعٌ وحقيقةٌ مصرية لا تضاهيها سوى حقيقةِ المعاناة البشرية المصرية المترتبة على الفقر والقهرِ والجهلِ وانعدام الموارد .. وإذا كان لمؤتمرُ سيوفرُ لنا خيراً نقولُ فيه لصفوةِ بلادنا وكلِّ البلاد، من كلِّ الاتجاهاتِ والأفكار، ما لا يريدونَ أن يسمعوه أو يروه، فإننا نرحبُ بهذه الفرصة وسوف نستخدمها .. وغضٌ النظرِ عن انعقادِ المؤتمر فإننا سوفَ نبحثُ عن منابرنا، وسوفَ نجدُ منبراً بديلة لنقول كلمتنا، والاختيارُ هنا ليس اختياراً بين معسكرِ الشرق ومعسكرِ الغرب، و إنما هو اختيارٌ بين مصالحِ الشعوبِ ومصالح حاكميها، وواضعي السياسات التي تحكم هذه الشعوب ، ما بين المؤسسات العالمية - التي إنما وجدت لتتحكم في مصائر حياتنا، نساءً ورجالاً وبينَ هؤلاءِ النساء والرجالِ الذين لا خيارَ أمامهم سوى الخضوعِ أو المقاومة .. وقد اخترنا المقاومة .. و إننا لنتمني أن ينحازَ الأستاذ فهمي هويدي إلى المعسكر الصحيح . و إلا قد يطرأ على الآذهان، ولو من بابِ الخطأ، أن غضبَ الأستاذ فهمي هويدي إنما جاءَ صدى لغضبٍ آخر صادرٍ من الغرب .. وتحديداً من الفاتيكان ..

(نشر هذا المقال باللغة الإنجليزية في جريدة الأهرام ويكلي في العدد 178)

عايدة سيف الدولة

رسالة إلى شيخ الأزهر

سيدي الشيخ..

سلام ورحمة..

هل ستسمحُ لي أن أقولَ لك إنني ابن زنا .. ابن اغتصابِ أبي المجهول لأمي البائسة، التي لا أظن أنها لم تُجهض لأنها قرأت فتواكَ ولكن على الأغلب لأنها لم تعرف كيف تتصرف .. لم تكن " إيدها طايلة زي ما بيقولوا عندنا " .. ربطت بطنها تسعَ شهور وولدت تحتَ النخلة .. لم يتساقط عليها التمر .. ولكنني أنا الذي سقطت ..سقطتُ من بطنها في الطين .. ومن سوءِ الطالع سقطتُ على ظهري فلم تكتم أنفاسي .. ولأني عبيط صرخت فتلقفتني الأيدي .. ابن حرام .. لقيط .. ابن زنا .. وكثير غيرها من الألفاظ ..
أشفقت علي يا سيدي وأنا علقه في بطن أمي .. ولكنكَ لم تقل لأحدٍ كيف يتصرف معي .. لم تسمح لأسرةٍ أن تتبناني .. لم تقل لأحدٍ أن الرحمةَ والشفقةَ تقتضي معاملتي كإنسان .. لم توفر لي أبَ أو مجتمعك بديلاً .. هل الشفقةُ واجبة فقط على الأجنة؟ .. أسألكَ يا شيخ ويسألك معي كلُّ أب وأم وكل أسرةٍ تعرضُ ابنةٌ لهم للاغتصاب .. ويسألكَ كلُّ ظلٍ رضيعٍ ملقى على ناصية حارة .. هل ستوفر له مكانا في مسجدك؟ .. وتسألك كلُّ فتاةٍ حملت من سفاحها .. هل ستحميها بعباءتك من عيونِ الناس؟ .. ألم يكن من الأرحمِ ألا أكون ؟؟.. لا أراك الله مكروهاً في عزيزٍ لديك .. وغفرَ لك ما تقدمَ من ذنبك وما تأخر..

فلان الفلاني

مسلمون قالوا عن الإجهاض

إسقاط الحمل حرام ولو نتج عن زنا أو اغتصاب
إلا للحفاظ على حياة الأم

الإمام جاد الحق علي جاد الحق - شيخ الأزهر الأهرام 11/8/1994

وقال أن الدين الإسلامي يعارض الإجهاض ويحرمه، إلا إذا كان هناك خطورة على صحة الأم، وفي حالات أخرى خاصة ،وكل حالة لها الفتوى التي تخصها في هذا الميدان مراعاة للظروف الصحية والإنسانية، و أعطى الأمثلة التي تشرح وجهة نظره.

الدكتور سيد طنطاوي- مفتي الديار المصرية .وجهة نظره في الإجهاض.. الأهرام 11/8/1994

قال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة(1) :

يباح إسقاط الحمل ولو بلا إذن الزوج قبل مضي أربعة أشهر، والمراد قبل نفخ الروح، وهذا لا يكون إلا بعد هذه المدة، وفي باب الكراهة من الحانية: ولا أقول بالحل، إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه، لأنه أصل الصيد، فلما كان مؤاخذا بالجزاء فلا أقل من أن يلحق المرأة هنا إذا أسقطت من غير عذر، كأن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل، وليس لأبي الصبي ما يستأجر به المرضع ويخاف هلاكه (2) . وهل يباح الإسقاط بعد الحبل؟ يباح ما لم يخلق منه شيء ، وقد قالوا في غير موضع: ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما ، وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالخلق نفخ الروح، وفي قول لبعض فقهاء المذهب أنه يكره، وإن لم يخلق، لأن الماء بعد ما وقع في الرحم مآله الحياة.فيكون له حكم الحيا (كما في بيضة صيد الحرم ونحوه. قال ابن وهبان: إباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر، فإنها لا تأثم إثم القتل.

(من الفتاوى الإسلامية ، دار الإفتاء المصرية ، المجاد التاسع (26)

(1) حاشية رد المختار لابن عابدين ج 2 ص 411 وفتح القدير للكمال بن الهمام ج 2 ص 495.
(2) من الأعذار المبيحة للإجهاض شعور الحامل بالهزال والضعف عن تحمل أعباء الحمل لا سيما إذا كانت ممن يضعن بغير طريقة الطبيعي(الشق الجانبي) المعروف الآن بعملية القيصرية ، فهذا وأمثاله يُعتبر عذراً مبيحاً لإسقاط الحمل قبل نفخ الروح دون إثم أو جزاء جنائي شرعي.

بنـــــاء الجســـــور

شهدَ تاريخُ مصر فترةً طويلةً من انقطاع العملِ الأهلي في مجالاتٍ كثيرة، من بينها العمل في القضايا المتعلقة بالمرأة، وقد سادَ هذا الانقطاع أن تلازمَ مع محلِّ الأحزاب والمنظمات الأهلية مع مشروع النهوض القومي في الخمسينات والستينات ..ومعَ انحسارِ موجةِ النهوض القومي وما مُنيت به البلاد من انتكاساتٍ متعددة، وَجدت المرأةُ المصرية نفسها في مقدمةِ الفئات التي تأثرت بشكلٍ واضحٍ بكل تلك الأحداث. وكانَ عودةُ النشاط الأهلي ممثلاً في عديدٍ من الجماعاتِ الغير حكومية، تعبيراً عن رغبةٍ حقيقية في تجاوزِ المحنة بالعمل المشترك.

والجماعاتُ الغير حكومية متعددة .. منها لمسجلُ بوزارةِ الشؤون الاجتماعية، ومنها من فشلَ في الحصول على هذا التسجيل، فتشكلَ على هيئةِ مراكز أبحاث أو شركات مدنية غير رابحة، وأنشطته أيضاً متعددة تتراوحُ بين التركيزِ على محورٍ واحدٍ للنهوضِ بالمرأة، مثلَ محو الأميةوأ توفيرِ فرص العمل للنساء في المناطقِ المحرومة، أو تقديم خدماتٍ أو استشارات .. ومنها من يهتمُّ ببحثِ قضيةِ المرأة وتحديدِ مواقف نظرية من قضاياها .. ومنها من يكافحُ لتغييرِ أوضاعِ المرأةِ الاجتماعية والاقتصادية والقانونية .. الخ.

وفي ظلِّ الهامشِ الضئيلِ للديمقراطيةِ المتاحِ في بلادها، يظلُّ تعبير هذه الجماعات عن نفسها قاصرا ولا يصلُ لجمهورِ النساء، بل قد لا تعرفُ لمنظماتُ بعضها البعض إلا فى مناسباتٍ رسميةٍ مرتبطة بعملٍ ينشطُ همةَ هذه المنظمات للتجمعِ والتعارف .

وقد كانَ التحضير لمؤتمرِ السكان أحد هذه المناسبات، حيثُ وَجدت الحكومةُ نفسها في موقفٍ حرج بعد أن أصبحَ من تقليدِ عقد هذه المؤتمرات أن تُعقد بالتوازي معها مؤتمرات لمنظماتِ غير الحكومية، تستهدفُ إبرازَ وجهاتِ نظر هذه المنظمات في كلِّ القضايا المطروحة.. وقد استدعى هذا أن تسمح الحكومةُ بشيءٍ من الحركةِ لهذه الجماعات، حتى لا يكون صوتٌ لمنظماتِ الأهلية المصرية غائباً عن المؤتمرِ الأهلي في البلد المضيف.

ولعله من الظلمِ أن نتخيلَ أن حركةَ الجمعيات بدأت بعد أن سمعت صفارةَ الانطلاق من وزارةِ السكان، فالحقيقةُ أيضاً أن هناكَ جدلٌ في الحركة ..حيثُ أن بعضَ لمنظماتِ المصرية والشخصياتِ العامة وجَّه لها دعواتٍ لحضورِ المؤتمراتِ التحضيرية لمؤتمرِ السكان .. وكانَ أحدها في عمان في إبريل 1993.. وفي هذا المؤتمر، كما في كلِّ المؤتمراتِ الشبيهة، أدارت تلكَ الجمعيات وَرشات عملٍ وحلقات بحث في الساعاتِ التي تلت انتهاءَ الجلساتِ اليومية ..حيثُ قررت لمنظماتُ العربية الغير حكومية الحاضرة إنشاءَ لجنةِ تنسيقٍ تستمرُّ في العمل حتى مؤتمر القاهرة، واختيرت لرئاستها السيدة عزيزة حسين.

وكان جزءٌ من دورِ لمنظماتِ المصرية التي حضرت والسيدة عزيزة حسين يشتملُ على دعوة المنظمات المصرية النسائية للتجمع، حتى تكون للجنةِ التنسيق العربية مصداقيةُ لتعبيرِ عن أكبر عددٍ من لمنظماتِ المصرية .. وهكذا تمَّ هذا الجمع خلالَ اجتماعاتٍ طويلةٍ على مدى سنةٍ عن أبحاثٍ مشتركةٍ وورشِ عملٍ انعقدت في القاهرة و المنيا و الإسكندرية بدعوةِ ومشاركةِ مُنظمات محلية متباينة.. كما أثمرَ عن وثيقةِ الجمعيات الأهليةِ المصرية التي صاغَت خلاصةَ هذا الجهدِ، مضافا إلى جهدِ جماعاتٍ أخرى تهتمُّ بالبيئةِ و الصحةِ و السياسات السكانية و التنمية..ومن خلالِ هذا المجهود تأكدت للمشاركينَ حقائق كثيرة مُعظمها سارٌ للغاية.

أولاً: أنه رغم ما يُهيمنُ على الساحةِ الثقافية المصرية من سحُبٍ داكنة تهبُّ علينا من بلادِ النفط لتغيب دورِ لمرأةِ المصرية، إلا أنَّ الرموز المصرية لم تَغب .. وكم كانَ مُلهماً أن نرى توالىَ الأجيال، وأن تشاركَ رائداتٌ في العملِ النسائي من ثلاثةِ أجيال لإنجاح هذا الجهد.

ثانياً: أن التنسيق بين لمنظماتِ المصرية مطلبٌ حيوي للعمل الأهلي، بما يتيحه من إمكانياتِ الفهم وتحديدِ نقاطِ الاتفاق والاختلاف في القضايا النظرية والعملية، وأيضاً لبناءِ الثقةِ في النفسِ وفي الآخرين، وفي تحديدِ المناطقِ التي يُمكنُ فيها لتكاملُ في العمل بينَ المنظمات المختلفة

والاستفادةِ من الجهودِ المبعثرة لكل منها.

ثالثاً: أن آليات العملِ المشترك هي أحدُ التحديات التي يجبُ على هذه المنظمات خوضها: كيف نعملُ معاً بدونِ أن تضيعَ هويةُ كلٍ منا وبدونِ تَميُّزه؟ كيف يُعبِّرُ كل منا بحريةٍ عن وجهةِ نظره دونَ أن يتعرضَ للمصادقةٍ من المختلفين؟ كيفَ لا نخشى الخلافَ ونمارسه بدونِ أن نُفسدَ للتنسيقِ قضية ؟ كيفَ نبني الجسورَ قويةً بحيث لا نخشى العبور عليها؟

ونعتقدُ أن التحضيرَ لمؤتمرِ السكنِ قد قدمَ الإجابةَ على بعضٍ من هذه الأسئلة..

نادية عبد الوهاب

مـــــاذا بعـــــد مؤتمـــــــر السكـــان..؟

اكتسبت لمنظماتُ غير الحكومية في مصر خبرةً متميزةً من واقعِ مشاركتها في الإعداد لمؤتمر السكان المنعقد في القاهرة ..وهذهِ لخبرةُ سوفَ تشكلُ رصيداً هاماً لهذهِ المنظمات، وذلكَ بقدر إصرارها على الاستفادةِ منها .. على وجهِها الصحيح .. فهذه لمشاركةُ التي سُمح لنا بها من قِبل الحكومة،تحتَ ضغوطٍ دولية متنوعة -وهو ما سوفَ يكونُ له أثرٌ في رحابِ أفقِ و مستقبلِ هذه التجربة - وضعت المنظمات غير الحكومية في موقعها الصحيح، من حيثُ هي معبرةً عن قضايا مجتمعيه مختلفة، ومن حيثُ هي مدافعةً عن لشعبِ في مواجهةِ سياسات رسمية، ومنها السيلسةُ السكانية..وأن تطرحَ ما يجبُ أن تتضمنه هذه السياسات من حقوق وضمانات .. الخ .. وقد وضح للكثير من هذه المنظمات في سياقِ هذه التجربة أهميةَ لعملِ الجماعي، كما طرحت قيمة المفاوضة الجماعية وقُدرتها في التأثير على صناعةِ القرار من أجلِ وضعِ ما صاغته المنظمات غير الحكومية من حلولٍ وآراء محل التطبيق..

و إن كان لم يغب عن بالنا أن هذهِ التجربة قد سُمحَ لها بالوجودِ استجابةً لضغوطِ وإصرارِ المجتمع الدولي، مما دفع الحكومة إلى تجميدِ تجاهلها المزمن، إن لم يكن عداءها للمنظماتِ غير الحكومية، مدفوعةً بإصرارها على عقدِ المؤتمرِ في القاهرة لتأكيدِ استقرارِ الأحوال وسيادةِ الأمن .. الخ.. لإنطباعِ لسياحةِ مرةً أخرى .. فالسؤالُ المطروحُ الآن هو: هل يُسمحُ لهذه المنظمات بالاستمرار في التجربة؟ هل سنتمكنُ من توسيعِ أفقِ التجربةِ الديمقراطية التي خضناها بمساعدةِ من انحازَ لها و أصرَّ عليها من داخلِ اللجنة التنفيذية، ولكَ بضمِّ آخرينَ إليها لم يشاركوا في التجربة .. هل سنقدر على لعملِ معاً من أجلِ تطويرِ هذه التجربة فتصبح أكثرَ فاعلية وتأثير .. أم أن الحفل سينفضُّ بعد انتهاءِ المؤتمر وعودُ لجميعُ إلى مراكزهم الخاصة، بل وقد يُعاقبُ البعض على الإحراج والإزعاج الذين تسببا فيهما؟؟ ..

تطرحُ السؤال استشعاراً لبعضِ لمؤشراتِ لتي تشيرُ إلى تضييقِ هذه لمساحةِ من الديمقراطية وحصارها، ووضع العقبات في طريقِ عملِ المنظمات غير الحكومية التي علا صوتها ..وذلكَ خوفاً من أن يتحولَ مناخُ لعقادِ المؤتمر الاستثنائي والمؤقت .. ذو الطابع السياسي والدعائي .. إلى وضعٍ دائم أو شبه دائم .. وبالرغمِ أن تطورات المستقبل لا زالت في حكمِ الغيب، إلا أن هناكَ مؤشراتٌ تعكس رغبةً في التضييقِ و إحكامِ السيطرةِ على حركةِ المنظمات غير الحكومية، حيث تتوازى معَ انعقاد المؤتمرِ تجربةٌ جديدةٌ للتنسيقِ بين لمنظماتِ غير الحكومية، تقومُ هذه المرة في إطارِ لإعدادِ لمؤتمر المرأة الذي سوف يُعقد في بكين، وتبدأ هذه التجربة في حفرِ مسارٍ لها وسطَ صيحاتٍ تأتي من خارجها ومن داخلها لاستبعادِ لمنظماتِ غير المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية .. أي تبدأ وهي تؤيدُ مبدأ تضييق المشاركة أو إخضاعها لمعايير حكومية بحتة .!! والغريبُ أنَّ الأمر لا يقتصرُ على الحكومةِ التي تريدُ أن تضيقَ على حركة المنظمات الأهلية - فهي غيرُ قادرةٍ على تصورِ حركة المنظمات الأهلية خارجَ إطارِ سيطرتها ووصايتها .. بل إن بعض المنظمات الغير حكومية ذاتها - رغم ما تُعلنه الغالبية من عضواتها من اعتراضٍ على القانون رقم 32 - غير قادرةٍ على أن تصدقَ أن حرية المشاركة للمنظماتِ غير الحكومية هي حقٌ أساسي يجبُ الدفاع عنه، بل يلزمُ الدفاع عنه، حماية لكافة الأهدافِ الأخرى التي تعمل من أجلها هذه الجمعيات..

إن هذا المناخ يطرحُ علينا تساؤلاتٍ حول مستقبلِ تجربةِ الإطار التنسيقي للمنظمات غير الحكومية التي تمت إعداداً لمؤتمر السكان .. وهنا يجدرُ بنا لتوقفُ عند بعض المبادئ التي قد تبدو بديهيةً ، وإن كانَ من لواضحِ أنها سوف تشكلُ جزءاً من المحاورِ الأساسيةِ التي سوف تُخاض حولها معركة المنظمات غير الحكومية في الفترة القادمة .. ومن ثم أصبحَ من الهام الوصول إلى اتفاقٍ حول بعض المفاهيم والخبرات:

1- هناك ضرورةٌ للفصلِ بين التوجه والدورِ الخاص الذي تقومُ به الجهاتُ الحكومية، وبين توجه ودور المنظمات غير الحكومية .. فكلاهما خصمٌ للآخر - وليس بالضرورةِ عدو - بحكمِ موقع كليهما في المجتمع ..ببساطةِ لا يجوزُ لكليهما أن يكونَ الآخر، وكادَ يستحيل أن تطابقَ المصالح والرؤى..

2-حيثُ أن الحكومة هي التي تملكُ السلطة وقدرة اتخاذ القرار .. الخ فإن المنظمات غير الحكومية تحتاجُ إلى براعةٍ خاصة لمفاوضيها لكي يتمكنَّ هؤلاء الذين يعملوا على توصيلِ منظورها، ومن ثم التأثير على القرار السياسي .. أن يكونوا أفراداً ليسوا مقنعين فحسب، وإنما مؤمنين إيماناً عميقا بدورِ المنظمات غير الحكومية في المجتمع، فلا يفاوضون على حقوقِ هذه المنظمات، ولا ينحازون إلى الطرفِ الأقوى في العلاقة، فيصبحون وكأنهم ممثلونَ للحكومة داخل المنظمات وليس العكس .. إن بقاءَ هذا الدور وفاعليته يتطلبانِ شفافيةً عليةً في العلاقة مع المنظماتِ غير الحكومية وبين بعضها و البعض الآخر، كما يتطلبُ استعداداً للمساءلةِ من قِبل المنظمات..

3- وعلى الصعيدِ الآخر، فإنَّ مبدأ أن تكون المنظمات غير الحكومية محلَّ مساءلةٍ، ليس أمراً مرفوضا من أساسه، ولكن المرفوض هو أن تكونَ الحكومة (أي السلطة والخصم في ذات الوقت) هي التي تحددُ معايير المساءلة بل وتنفذها أيضاً، مما يؤدي حتماً إلى سوءِ استخدامٍ لسلطتها وتعطيلٍ لحركة المنظمات الأهلية .. فالمساءلةُ يجبُ أن تتمَ وفقاً لمعايير وقواعد ومبادئ تضعها المنظمات غير الحكومية انطلاقاً من خبراتها ومعتقداتها في جوٍ من الحرية - لتنتقي من بينها المعايير والقواعد التي تستطيعُ أن تنتصرَ لدورها في المجتمع .. ولقد ثبتَ أن العكس- أي ازدياد هيمنةُ الحكومةِ بدافع حمايةِ المنظمات والهيئاتِ من الفساد - لا يحمي هذه المنظمات من استغلالِ النفوذِ والفساد (فهذه الظواهرُ استشرت أكثرَ ما استشرت في ظل القانون رقم 32). وعلى النحو الآخر، فإنَّ انعدام الحريةِ يؤدي إلى مزيدٍ من الانغلاق والسريةِ والتهربِ من المساءلة، في سياقِ المعركة حول الهوية القلونيةِ التي تشنها الحكومةُ على المنظمات غيرِ الحكومية . وبذلكَ يكونُ الضمان الوحيد هو خلق مناخٍ من الحريةِ تستطيع المنظماتُ من خلاله فرضَ قواعدِ العملِ الأهلي.. غير الحكومي.

وهكذا تكمنُ أهمُّ معركةٍ بالنسبةِ للمنظماتِ غير الحكومية في الفترة القادمة - و التي تُدار حولها و في علاقةٍ بها كافةُ المعارك الأخرى -ليسَ في الدفاعِ عن حقِّ الوجودِ المستقل. ومن قضيةِ اكتساب هذا الحق تتفرعُ كافةُ القضايا الأخرى التي تطرحُ نفسها على الساحةِ، في صورٍ لا يُمكن أن يكون في غيابِ علاقةِ الوصاية بين الحكومةِ والمنظمات غير الحكومية .. ونحنُ نطرحُ هنا أنَّ في ظل التمسكِ بعدم الوصاية .. سنجدُ لهذه القضايا حلولها، وأنَّ في هذا وحده يكمن نمو حركتنا.

هالة شكر الله